



حقوق الإنسان

ع "معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"



«الوطنية لحقوق الإنسان» و «المرصد لحقوق الإنسان» ينظمان مسابقة "تحديات حقوقية" لمؤسسات المجتمع المدني

نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع جمعية المرصد لحقوق الإنسان النسخة الأولى من المسابقة الثقافية تحديات حقوقية، بمشاركة عدد من مؤسسات المجتمع المدني، وذلك بمركز التدريب التابع للمؤسسة الوطنية بضاحية السيف.

#برامج_التدريبية





جمعية المرصد
لحقوق الانسان

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights



وقد حققت جمعية الكلمة الطبية المركز الأول بعد أن تقدمت على باقي الجمعيات بفارق كبير بالنقاط، فيما حصلت جمعية الريادة الشبابية المركز الثاني، حيث قامت الأنسة ماريّا خوري رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بتتويج الفائزين وتقديم كأس المسابقة والميداليات الذهبية والفضية.

من جهتها، أبدت الجمعيات المشاركة في المسابقة عن سعادتهم بهذه الفعالية، التي هدفت إلى رفع مستوى الوعي بمجال حقوق الانسان والقوانين المنظمة له، حيث أكدوا أمثل هذه الفعاليات تساهم بشكل كبير في تعزيز الروابط والعلاقات بين

مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، متطلعين لعقد المزيد من هذه المسابقات من أجل تحقيق المزيد من الأهداف الرامية إلى تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان بمملكة البحرين.

هذا وقد شارك في المسابقة كل من مركز المنامة لحقوق الإنسان، وجمعية التوحيدين البحرينية، وجمعية البيارق البيضاء، وجمعية ذكر البحرين، وجمعية مبادئ لحقوق الإنسان، والمركز البحريني للحراك الدولي، وجمعية الريادة الشبابية، بالإضافة الى جمعية الكلمة الطبية.





المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل وفدًا من موظفي مجلسي النواب والشيوخ الأمريكيين

استقبل السيد خالد عبدالعزيز الشاعر نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان سعادة النائب فاطمة القطري رئيس لجنة المرأة والطفل البرلمانية، حيث رحب بسعادتها، مشيداً بدور السلطة التشريعية في تطوير التشريعات الوطنية بما يتواءم مع الاتفاقيات والصكوك الدولية المعنية بحقوق الإنسان التي انضمت لها مملكة البحرين.



وبحث نائب الرئيس مع النائب فاطمة القطري عدد من الآراء والمقترحات التي من شأنها تطوير المنظومة القانونية المعنية بالطفل، منوهاً في ذات الوقت بما وفره الدستور والتشريعات الوطنية من حماية كاملة للطفل في مختلف المجالات، مؤكداً على التزام المؤسسة الوطنية التام على متابعة مدى الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها المملكة في هذا الشأن.

من جانبها ثمنت النائب فاطمة القطري الدور الكبير الذي تقوم به المؤسسة الوطنية في نشر ثقافة حقوق الإنسان على كافة المستويات، وبالأشطة والفعاليات التي تقيمها تحقيقاً لأهدافها واختصاصاتها الواردة في القانون إنشاءها، مؤكداً على دعم مجلس النواب الكامل للجهود التي تبذلها المؤسسة الوطنية والرامية لتعزيز مبادئ وأسس حقوق الإنسان في المجتمع.

رئيس المؤسسة: "حماية وتعزيز حقوق الانسان مسؤولية كبيرة يتحملها الجميع"



صرحت الآنسة ماريا خوري رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأنها قد تواصلت مع إدارة مركز إصلاح وتأهيل النزلاء في منطقة "جو" فور اطلاعها على الفيديو المتداول عبر وسائل التواصل الاجتماعي حول الادعاءات من حرمان النزلاء من النوم بسبب تفتيش بعض المباني والعنابر خلال منتصف الليل، ومصادرة بعض المقتنيات واللوازم الخاصة بهم، وذلك للتثبت من تلك الادعاءات، ولضمان تمتع النزلاء بحقوقهم المقررة وعدم تعرضهم الى سوء معاملة.

وتكريساً لمبدأ الشفافية، وضمناً للحقوق والمصادقية، أوضحت خوري بأن التفتيش قد تم خلال النهار من يوم السبت ٢٩ سبتمبر، وليس كما تم تداوله، وأن بعضاً مما تمت مصادرته عبارة عن أدوية منتهية الصلاحية، وكثير من الممنوعات المخالفة للوائح الداخلية للسجن ونظامه، بالإضافة الى التحفظ على بعض الأدوية التي يحتفظ بها عدد من النزلاء من دون وصفة طبية، مؤكدة بأنه قد تم التنسيق المباشر مع إدارة المركز لعرض هؤلاء النزلاء على الطبيب للنظر في وضعهم الصحي، ولوصف الأدوية المناسبة وصرحاً لهم وفقاً لأنظمة ولوائح المراكز وحسب ما يقرره الطبيب.

وأكدت خوري بأن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تتابع كل القضايا الحقوقية على المستوى الوطني باستقلالية وحيادية، موضحة بأن دورها لا يقتصر على المؤسسات الإصلاحية وأماكن الاحتجاز فقط، بل يشمل التجمعات العمالية والدور الصحية والتعليمية، أو أي مكان عام آخر يشبهه في أن يكون موقعاً لانتهاك حقوق الإنسان، بالإضافة الى حماية وتعزيز حقوق المرأة وحقوق الطفل.

وأضافت رئيس المؤسسة الوطنية بأن مسؤولية حماية وتعزيز حقوق الانسان هي مسؤولية كبيرة يتحملها جميع أعضاء مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية، حيث سيستمر أعضاء المجلس بالعمل الجاد والمتواصل وفقاً للاختصاصات المنوطة به وعلى النحو الذي يتوافق والتزامات مملكة البحرين الناتجة عن انضمامها أو تصديقها على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.



الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل قاضي المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

أكدت الآنسة ماريا خوري رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأن مملكة البحرين تمضي بخطى ثابتة في رعاية كل ما يتعلق بتعزيز قيم ومبادئ حقوق الإنسان في ظل دولة المؤسسات وسيادة القانون، وذلك بفضل الدعم الذي توليه القيادة الرشيدة لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المملكة وبناء منظومة وطنية قوية تدعم مبادئها وأركانها.



حيث رحبت خوري بالحضور، وقدمت نبذة عن المؤسسة الوطنية وأهدافها واختصاصاتها، وآلية تعاملها مع جميع القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.

وثنم الحضور ما أكده القاضي ليتيري في تصريحاته بأن ما قامت به مملكة البحرين بشأن مناهضة التعذيب وتعزيز كفاءة المؤسسات الحقوقية عبر تشريعات وقوانين قد اشتمل على معايير حقوق الإنسان المطبقة في الدول الأوروبية، كما ثمن الدور الحقوقي المهم الذي تقوم به المؤسسة الوطنية على المستوى المحلي والدولي كونها إحدى الآليات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة.

وأوضحت خوري بأن الشعب البحريني بكل أطيافه ومكوناته يعيش في ألفة ومحبة دون تمييز أو تفرقة، وذلك من خلال الرعاية الملكية السامية لقيم وواقع التسامح والتعايش التي جعلت من المملكة نموذجا رائدا على المستوى الدولي في هذا الشأن.

جاء ذلك خلال استقبالها لسعادة القاضي نيكولا ليتيري بالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بحضور سعادة السيد دومينكو بيلاتو سفير جمهورية إيطاليا لدى مملكة البحرين، والسيد محمد الهزاع القائم بأعمال رئيس وحدة التحقيق الخاصة، بالإضافة إلى السيد خالد الشاعر نائب الرئيس والدكتور مال الله الحمادي عضو مجلس المفوضين، والمستشار ياسر شاهين الأمين العام للمؤسسة الوطنية.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تبحث تعزيز التعاون مع مندوبية الاتحاد الأوروبي



أوضحت الآنسة ماريا خوري رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن المؤسسة تعمل جاهدا على دعم وتعزيز المنظومة الحقوقية في مملكة البحرين من خلال تقوية القدرات الوطنية على المستوى الحقوقي والقانوني وفقا للاختصاصات الموكلة إليها، وذلك عبر استراتيجية وخطة عمل تم وضعها في إطار رؤية وطنية شاملة.

من جانبه، أكد للسيد كونستانتينوبولوس على استعداد المندوبية لدعم عمل المؤسسة الوطنية في مجال حقوق الإنسان بهدف تمكينها بما يدعم الجهود الرامية لتحقيق أهدافها.

وبهذه المناسبة، ثمن المستشار ياسر غانم شاهين الأمين العام للمؤسسة الوطنية الجهود الدؤوبة التي تبذلها هيئة البحرين للثقافة والآثار برئاسة معالي الشيخة مي بنت محمد آل خليفة لإبراز الإرث الثقافي والحضاري لمملكة البحرين، من خلال استثمار الثقافة كوسيلة لتعزيز التنمية المستدامة، معربا عن سعادته من كون المؤسسة الوطنية أحد المساهمين في هذا المهرجان، من خلال تعزيز ثقافة حقوق الإنسان ونشر الوعي بها.

جاء ذلك خلال استقبالها للسيد ألكسيس كونستانتينوبولوس نائب سفير مندوبية الاتحاد الأوروبي المعتمدة لدى المملكة المقيمة في الرياض، بحضور عدد من أعضاء مجلس المفوضين، حيث تم بحث القضايا ذات الاهتمام المشترك، ودور المؤسسة الوطنية من خلال تواصلها الدائم مع الجهات ذات الصلة للوقوف على أهم الحقائق والمجريات، وذلك لاستمرار نجاح المسيرة الحقوقية في المملكة، كما تم استعراض نبذة حول الزيارات المعلنة وغير المعلنة التي قامت بها المؤسسة الوطنية لمراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز الاحتجاز، بالإضافة إلى الآثاريجابية لتطبيق قانون العقوبات والتدابير البديلة التي تعزز من حماية حقوق الإنسان.



الشاعر: "المؤسسة الوطنية تدعم جهود التربية" لضمان الحق في التعليم وتوظيف الكفاءات البحرينية"



أشاد السيد خالد عبدالعزيز الشاعر نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بما تبذله وزارة التربية والتعليم من جهود كبيرة في مجال توفير المقعد الدراسي للجميع، وضمان الحق في التعليم، مع الحرص على إلزاميته في المراحل الدراسية الأساسية، ومجانيتها حتى نهاية المرحلة الثانوية، كما نص على ذلك دستور مملكة البحرين، تأكيداً على الحقوق الأساسية المكتسبة لجميع المواطنين.

وأضاف الشاعر أن صورة مملكة البحرين في التقارير الدولية الصادرة في السنوات الأخيرة تدعو للفخر والاعتزاز، بالنسبة لما تحقق في المجال التعليمي من تقدم ملموس ومتواصل في جميع المجالات، خاصة فيما يتعلق بتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، والتقدم الكبير في مجال محو الأمية، والحرص على توفير نوعية جيدة من التعليم، ودمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الحكومية، والتوسع في هذا النوع الفريد من الخدمات التعليمية المقدمة لهؤلاء الأبناء، حتى بلغ عدد مدارس الدمج هذا العام 82 مدرسة موزعة في مختلف المحافظات، ويستفيد منها المئات من الطلبة من مختلف الفئات، وتوفر لهم التعليم المناسب لإمكانياتهم وظروفهم الصحية، بما يمكنهم من التمتع بحقوقهم في التعليم.

وعلى صعيد آخر، عبر الشاعر عن دعم المؤسسة للجهود التي تبذلها الوزارة، سواء في مجال توظيف أبناء البحرين في الوظائف التعليمية، أو توفير البعثات والمنح الدراسية للآلاف من الطلبة المتفوقين، بأكبر قدر من العدالة والمساواة بين أبناء الوطن، على أساس الجدارة الأكاديمية.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تبحث تعزيز التعاون مع مندوبية الاتحاد الأوروبي

استقبلت الآنسة ماريلا خوري رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، سعادة الدكتور عادل جاسم الدمخي عضو مجلس الأمة الكويتي رئيس جمعية المقومات الأساسية لحقوق الإنسان الكويتية، بحضور سعادة السيد إبراهيم النفيعي عضو مجلس النواب، وذلك في إطار استحداث آليات التعاون المشترك، وتبادل التجارب والخبرات بين الجانبين.



المبذولة بين الطرفين بهدف توطيد أواصر التعاون في تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان.

من جانبه، تقدم سعادة الدكتور الدمخي بالشكر الجزيل على حسن الاستقبال، مشيراً إلى العلاقات الأخوية والصلات التاريخية التي تربطهم بأشقائهم في مملكة البحرين الشقيقة، مؤكداً على أهمية تفعيل سبل التعاون بما يدعم الجهود الرامية لتحقيق الأهداف المشتركة.

وقدمت خوري نبذة عن عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وأهم أهدافها واختصاصاتها الواردة في قانون إنشائها، موضحة الدور المنوط بها في التعاطي مع القضايا الحقوقية في المملكة، بالإضافة إلى تعاونها مع الآليات الوطنية الأخرى.

كما تم التطرق خلال الاجتماع الذي حضره السيد خالد الشاعر نائب الرئيس، والدكتور مال الله الحمادي عضو مجلس المفوضين، إلى أهمية التنسيق المشترك بين الجانبين في مجالات التدريب والتثقيف المشتركة، وتوحيد الجهود



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights



الوطنية لحقوق الانسان تطلق مسابقة خاصة بالطفل بمناسبة مرور 27 عاما على انضمام البحرين «لاتفاقية الطفل»

بلغة بسيطة وأسلوب ممتع، وستساهم في تطوير مهارات الطفل التفكيرية والبحثية والمعرفية.

وأستطرد أمين العام المؤسسة الوطنية: "سيتم منح عدد من الجوائز للفائزين بالمسابقة التي ستتضمن أيضا على معلومات حول المؤسسة الوطنية كونها تحتفل هذا العام بالذكرى العاشرة لإنشائها في مملكة البحرين"، لافتا النظر الى أن إقامة هذه الفعالية تأتي ضمن برنامج المؤسسة الوطنية لتعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق الطفل بشكل خاص.

بمناسبة احتفال المجتمع الدولي بمرور 30 عاما على اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في عام 1989، ومرور 27 عاما على انضمام مملكة البحرين لهذه الاتفاقية، إضافة الى مرور 7 سنوات على صدور قانون الطفل في مملكة البحرين، كشف المستشار ياسر غانم شاهين الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأن المؤسسة بصدد إطلاق مسابقة خاصة بالطفل - احتفاءً بهذه المناسبة - ستتمحور حول مواد الدستور والتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، حيث ستميز بمخاطبتها للأطفال



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل سعادة السيد علي العرادي عضو مجلس الشورى

اثنى السيد خالد عبدالعزيز الشاعر نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على التعاون البناء من قبل مجلس الشورى رئيساً وأعضاء لكل ما من شأنه دعم الحريات والحقوق التي تحترم سيادة القانون، وتعزز منظومة التشريعات والقوانين التي تكفل أفضل الممارسات في مجال حقوق الإنسان.



والمسؤولية الحقوقية التي تقوم بها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على المستوى المحلي والدولي، مؤكداً دعم مجلس الشورى التام لعملها المهني واستقلاليته الواضحة، مشيداً في ذات الوقت بالجهود البارزة لرئيس وأعضاء مجلس المفوضين، إضافة الى عمل الأمانة العامة المتميز، متمنياً للمؤسسة والقائمين عليها كل التوفيق والنجاح لما فيه خير وصالح الجميع.

جاء ذلك خلال استقباله لسعادة السيد علي عبدالله العرادي عضو مجلس الشورى، حيث رحب به، وأشاد بالدور المهم الذي يضطلع به مجلس الشورى وبجهود أعضائه في خدمة المجتمع البحريني، مؤكداً على ضرورة استمرار التعاون بين الجانبين والعمل معا لإبراز السجل المشرف للملف الحقوقي الخاص بمملكة البحرين على المستوى الإقليمي والدولي.

من جانبه، ثمن سعادة السيد العرادي الدور الوطني



الوطنية لحقوق الإنسان تبحث سبل التعاون مع المبادرة العربية الخليجية البرلمانية

استقبل السيد خالد عبدالعزيز الشاعر نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، السيد جمال بوحسن الأمين العام للمبادرة العربية الخليجية البرلمانية وعضو الشبكة العالمية البرلمانية،



وخلال اللقاء استعرض الشاعر سبل تعزيز التعاون والشراكة بين المؤسسة الوطنية والمبادرة العربية الخليجية البرلمانية بما يحقق المصلحة العليا للوطن ويدعم مسيرة الإنجازات التنموية والحقوقية المتواصلة، وذلك من خلال تبادل الخبرات وعقد ورش عمل ودورات تدريبية مشتركة. من جانبه، اثنى السيد بوحسن على ما تقوم به المؤسسة الوطنية من جهود كبيرة للارتقاء الجانب الحقوقي في المملكة، واهتمام القائمين عليها بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني بما يصب في صالح تطوير العمل الحقوقي.

لمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل رئيس لجنة المرأة والطفل البرلمانية

استقبل السيد خالد عبدالعزيز الشاعر نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان سعادة النائب فاطمة القطري رئيس لجنة المرأة والطفل البرلمانية، حيث رحب بسعادتها، مشيداً بدور السلطة التشريعية في تطوير التشريعات الوطنية بما يتواءم مع الاتفاقيات والصكوك الدولية المعنية بحقوق الإنسان التي انضمت لها مملكة البحرين.



وبحث نائب الرئيس مع النائب فاطمة القطري عدد من الآراء والمقترحات التي من شأنها تطوير المنظومة القانونية المعنية بالطفل، منوها في ذات الوقت بما وفره الدستور والتشريعات الوطنية من حماية كاملة للطفل في مختلف المجالات، مؤكداً على التزام المؤسسة الوطنية التام على متابعة مدى الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها المملكة في هذا الشأن من جانبها ثمنت النائب فاطمة القطري الدور الكبير الذي تقوم به المؤسسة الوطنية في نشر ثقافة حقوق الإنسان على كافة المستويات، وبالنشاط والفعاليات التي تقيمها تحقيقاً لأهدافها واختصاصاتها الواردة في القانون إنشاءها، مؤكدة على دعم مجلس النواب الكامل للجهود التي تبذلها المؤسسة الوطنية والرامية لتعزيز مبادئ وأسس حقوق الإنسان في المجتمع.



لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها العادي السابع

حيث تم التواصل مع المعنيين بوزارة التربية والتعليم والذي أبدوا اهتمامهم في التعاون مع المؤسسة للوقوف على ملاحظات الشكاوى والعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لحلها وتقاضي حدوثها مستقبلاً. واستعرضت اللجنة ما تم بخصوص المساعدة المقدمة إلى عدد من المقيمين لتصحيح أوضاع إقامتهم، والنتائج التي تم التوصل إليها بعد تواصل المؤسسة مع الجهات المعنية. عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة بالمؤسسة الوطنية

لحقوق الإنسان اجتماعها العادي السابع برئاسة الأنسة ماريما خوري وبحضور السيد خالد الشاعر والسيدة روضة العرادي وذلك بمقر المؤسسة في ضاحية السيف.

ناقشت اللجنة في اجتماعها الإجراء المتخذ حيال الشكاوى التي تلقتها المؤسسة من ولاية أمر أحد طلاب المرحلة الابتدائية تفيد بعدم حصول ابنها على كتب المقررات الدراسية للفصل الدراسي الحالي في إحدى المدارس الحكومية بالرغم من مرور أكثر من أسبوعين على بدء الدراسة وانتظامها.



صاحبة الادعاءات أو غيرها للتأكد من صحتها والوصول إلى الحقائق، وأهمية التعامل مع الانتهاكات أن وجدت بكل حزم.

وأقرت اللجنة إدراج بند ثابت في جدول الاجتماع حول الحالات المتعلقة بطلب استبدال العقوبات حسبما نصت عليه أحكام القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، إضافة إلى استعراض مجمل القرارات والتوصيات السابقة وما اتخذ بشأنها من إجراءات.

الجدير بالذكر أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تتلقى الشكاوى وتقدم المساعدة القانونية عن طريق الحضور الشخصي، أو عبر الخط المجاني الساخن (80001144)، وأيضاً عن طريق الموقع الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو من خلال تطبيق الهواتف النقالة (NIHR Bahrain).

كما اطلعت اللجنة على ما أثير عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي حول ادعاء تعرض إحدى المواطنات للتشويه إثر خطأ طبي، والإجراءات التي اتخذتها لمخاطبة الجهات المعنية للحصول على ردود منها.

وخلال الاجتماع استعرضت اللجنة كشفًا تفصيليًا تضمن الشكاوى المستلمة والمساعدات القانونية المقدمة والحالات المرصودة عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي خلال شهري سبتمبر وأكتوبر، وأكدت اللجنة على ضرورة تكثيف جهودها المتعلقة بحضور جلسات المحاكم للتحقق من ضمانات المحاكمات العادلة ولا سيما في المحاكم العمالية والجنائية، وتم مناقشة ضرورة تفاعل اللجنة مع ما يتم تداوله من ادعاءات عبر وسائل التواصل الاجتماعي وأهمية التواصل مع الجهات المعنية سواء أكانت

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في المؤتمر الدولي "التشريعات والآليات اللازمة لمناهضة التعذيب في الدول العربية" بالقاهرة

شاركت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ممثلة في الدكتور مال الله الحمادي عضو مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية، في أعمال المؤتمر الدولي حول «التشريعات والآليات اللازمة لمناهضة التعذيب في الدول العربية» والذي تم تنظيمه بالشراكة بين المجلس القومي لحقوق الإنسان والمنظمتين العربية والمصرية لحقوق الإنسان، ومؤسسة كيميت بطرس غالي للسلام والمعرفة في جمهورية مصر العربية.



وتناول المؤتمر أبرز التحديات لمكافحة التعذيب وسوء المعاملة في المنطقة العربية، حيث تم العمل على تحليل الفجوات التشريعية في تجريم كافة صور التعذيب وآلية المحاسبة وضمان عدم إفلات الجناة من العقاب، بالإضافة إلى دراسة إنشاء آليات وطنية مستقلة للوقاية من التعذيب وفق البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب سواء للدول التي انضمت للبروتوكول أو تلك التي لم تنضم إليه بعد، فضلاً عن مناقشة سبل جبر ضرر الضحايا.

هذا، وقد شارك في المؤتمر ممثلين عن عدد من الجهات الحكومية والتشريعية والبرلمانية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان وخبراء القانون من حوالي 18 بلداً عربياً، بالإضافة إلى ممثلين عن مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومكاتب الأمم المتحدة الإقليمية وعدد من البعثات دبلوماسية العربية والأفريقية والأوروبية بالقاهرة.

من جانبه، تحدث الدكتور الحمادي خلال ورقة العمل التي قدمها في المؤتمر عن دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمملكة البحرين في مجال تعزيز وحماية الحق في السلامة الجسدية والمعنوية، تناول فيها أبرز الجهود



لجنة حقوق الأشخاص المقيدة حريتهم تعقد اجتماعها العادي السابع



عقدت لجنة حقوق الأشخاص المقيدة حريتهم اجتماعها العادي السابع برئاسة الدكتور حميد أحمد حسين وعضوية المحامية دينا عبد الرحمن اللذي، والدكتورة فوزية سعيد الصالح والسيد عمار أحمد البناي بمقر المؤسسة بضاحية السيف.

وتوصياتها الصادرة عن اجتماعاتها السابقة وتدارست ما تم فيها من إجراء، واختتمت اللجنة اجتماعها باعتماد خطط زيارتها المقترحة لشهر نوفمبر. وتجر الإشارة إلى أن لجنة حقوق الأشخاص المقيدة حريتهم تقوم بإجراء الزيارات المعلنة وغير المعلنة إلى عدد من مراكز الإصلاح والتأهيل والتوقيف التابعة لوزارة الداخلية ودور الرعاية والمستشفيات وغيرها، وذلك للوقوف على أوضاع حقوق الإنسان في تلك المراكز والتأكد من تمتع جميع نزلاء تلك المراكز بحقوقهم الأساسية المكفولة لهم بموجب الدستور والتشريعات الوطنية ذات العلاقة، وذلك تفعيلًا لأحكام قانون إنشاء المؤسسة ولاسيما الفقرة (ز) من المادة رقم (12) والتي نصت على أنه للمؤسسة في سبيل تحقيق أهدافها القيام بالزيارات الميدانية المعلنة وغير المعلنة، لرصد أوضاع حقوق الإنسان في المؤسسات الإصلاحية، وأماكن الاحتجاز والتجمعات العمالية والدور الصحية والتعليمية، أو أي مكان عام آخر يشتبه في أن يكون موقع لانتهاك حقوق الإنسان.

عقدت لجنة حقوق الأشخاص المقيدة حريتهم اجتماعها العادي السابع برئاسة الدكتور حميد أحمد حسين وعضوية المحامية دينا عبد الرحمن اللذي، والدكتورة فوزية سعيد الصالح والسيد عمار أحمد البناي بمقر المؤسسة بضاحية السيف. حيث ناقشت اللجنة مجريات زيارتها التي قامت بها اللجنة خلال شهر أكتوبر إلى كل من مستشفى المحرق للولادة ورعاية المسنين التابع لوزارة الصحة، بالإضافة إلى مركز إيواء وإعادة الرجال الأجانب التابع لشؤون الجنسية والجوازات والإقامة بالمنطقة الجنوبية (ألبا) التابع لوزارة الداخلية، حيث تدارست اللجنة ما تم رصده خلال تلك الزيارات ورفع التوصيات. كما ناقشت اللجنة خلال الاجتماع تقرير زيارتها إلى مديرية شرطة المحافظة الشمالية (مدينة حمد) في أغسطس المنصرم، حيث تدارست اللجنة ما انتهى إليه التقرير من مخرجات وتوصيات تمهيدا لاعتماده ورفعها إلى رئيس المؤسسة لاتخاذ اللازم بشأنه. وتطرقت اللجنة إلى الإجراءات التي أُتخذت بشأن قراراتها

لجنة الحقوق والحريات العامة بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تعقد اجتماعها العادي السابع



عقدت لجنة الحقوق والحريات العامة اجتماعها العادي السابع برئاسة الدكتور بدر محمد عادل، وعضوية السيد أحمد مهدي الحداد والسيدة وداد رضي الموسوي، بمقر المؤسسة بضاحية السيف.

وتفعيلًا لولاية المؤسسة المقررة لها من خلال ما تضمنته أحكام قانون إنشائها رقم (26) لسنة 2014 المعدل بالمرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2016 وبالتحديد الفقرة (ب) من المادة رقم (12) والتي نصت على أن للمؤسسة: "دراسة التشريعات والنظم المعمول بها في المملكة المتعلقة بحقوق الإنسان والتوصية بالتعديلات التي تراها مناسبة، خاصة فيما يتعلق باتساق هذه التشريعات مع التزامات المملكة الدولية بحقوق الإنسان، كما يكون لها التوصية بإصدار تشريعات جديدة ذات صلة بحقوق الإنسان". فقد ناقشت اللجنة مقترحًا للمؤسسة الوطنية حول إمكانية تعديل نطاق وفترة حظر العمل وقت الظهيرة الواردة في القرار الوزاري رقم (3) لسنة 2013 الصادر عن وزير العمل والتنمية الاجتماعية، والهادف إلى حظر تشغيل العمال الذين تقتضي طبيعة عملهم التواجد تحت أشعة الشمس وفي الأماكن المكشوفة خلال الفترة ما بين الساعة الثانية عشرة ظهرًا وحتى الرابعة عصرًا خلال شهري يوليو وأغسطس،

حيث اعتمدت اللجنة المقترح وسيتم إرساله إلى الجهات المختصة. كما استكملت اللجنة مناقشاتها حول ما يمكن أن تقوم به المؤسسة في سبيل الترويج للحملة العالمية حول "المبادئ العشرة لحماية ورفاهيتي ونمائي كفتاة أو فتى أو مراهق من ذوي الإعاقات"، بناء على طلب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالإعاقة والمرسل إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للمشاركة في هذه الحملة، والتي تهدف إلى القضاء على جميع أشكال سوء المعاملة التي تتعرض لها تلك الفئة، وقد أشادت اللجنة بالحملة الإعلامية التي تقوم بها المؤسسة حاليًا للترويج لتلك المبادئ من خلال وسائل التواصل الاجتماعي للمؤسسة، وقد تقدم الأعضاء ببعض الاقتراحات للترويج لهذه المبادئ من خلال إقامة حملات مع جهات أخرى بهدف زيادة الوعي المجتمعي بحقوق تلك الفئة، وقد تم الاتفاق على منح الأعضاء مزيدًا من الوقت لدراسة الموضوع على أن يتقدموا بمقترحاتهم في الاجتماع القادم للجنة.

واختتمت اللجنة اجتماعها بمناقشة ما تم بشأن قراراتها وتوصياتها السابقة، وما اتخذ فيها من إجراءات.

